

في تقرير لهيئة حقوق الإنسان... بمناسبة الذكرى الـ ١٠٠ لليوم العالمي:

خادم الحرمين أجز قرارات إنسانية عظيمة خلال فترة وجيزة دلت على اهتمامه ورعايته الشديدين بقضايا حقوق الإنسان

الرياض- تأليف آل زاحم

أكدت هيئة حقوق الإنسان، أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإنسانية قادت إلى إحداث نقلة جوهرية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان، ليس داخل المملكة فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي قولاً وفعلاً، وبشهادة المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم، حيث وعب، حفظه الله، الأعمال الإنسانية ما تستحقها من العطاء والبنل والعمل، مستنمناً أنواراً كبرى عالمية لنشر ثقافة الحوار والسلام والمحبة، ومبدياً اهتمامه الكبير بقضايا الإنسان داخلياً وحماية حقوقه كاملة.

وفي تقرير أصدرته هيئة حقوق الإنسان، قالت إن الذكرى الحادية والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، تصادف مرورها بعد اتخاذ خادم الحرمين الشريفين، عدة قرارات إنسانية عظيمة خلال فترة وجيزة إثر أحداث شديدة لنت على اهتمامه ورعايته الشديدين بقضايا حقوق الإنسان، منها على سبيل المثال لا الحصر، أمره الكريم، بإشياء عشرة آلاف وحدة سكنية لإبنائه المواطنين النازحين إلى مراكز الإيواء في منطقة جازان من جراء العمليات العسكرية بنزع المتسللين إلى المملكة، وقد قضى التوجيه الكريم بأن يتم الانتهاء منها إن شاء الله وتأثيرها وتسليتها مستحقها في مدة عام أو أقل بإذن الله، مشمولة بتوفير كافة الأرافق لها من مساجد ومراكز صحية ومدارس وغيرها.

والمشهد الثاني لإنسانية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التفاتته الكريمة، أيده الله، للأيتام من ذوي الظروف الخاصة ممن تجاوز سن الثامنة عشرة، حيث أمر بشمولهم بنظام الضمان الاجتماعي والاستفادة من جميع المنازيا والبرامج التي يقدمها الضمان الاجتماعي للفتات المشمولة بظلاله، وهذه اللقطة الإنسانية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين سوف تساعد هذه الفئة على الاستقرار الاجتماعي والنفسي والعيشي، وليكونوا أعضاء صالحين تفاعلين لأنفسهم ومجتمعهم، بحسب العاملين في أوساط الشؤون الاجتماعية.

والموقف الثالث للقائد الإنسان حين وقف إلى جانب ضحايا جدة، بعد أمره، حفظه الله، بتشكيل لجنة برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب الأحدث المأسوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة، وما شمله أمره الكريم من صرف مليون ريال لنزوي كل شهيد غرق في فاجعة السيول. وأصدر أمراً عاجلاً بصرف مساعدة قدرها مليار ومئة وستة وستون مليون ريال لجميع الأيتام التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة لمساعدتها على تلبية مستلزماتها الطارئة في شهر رمضان، وكذلك مستلزمات عيد الفطر.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان، في تقريرها الذي أصدرته بمناسبة الذكرى الحادية والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن جهود قائد المسيرة المباركة والإنجازات المتعلقة على الصعيد الداخلي والخارجي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في تعزيز وصيانة حقوق

الإنسان تحددت وتميزت على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، غير أنه يأتي في صدارة جهود خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي دعوته الكريمة، بحفظه الله، للحوار والتعاون بين أبناء الثقافات والحضارات وأتباع الأديان السماوية من أجل خير الإنسانية وتجنب المعاناة الناجمة عن دعاوى الصراع الحضاري أو النزاعات بين أتباع الأديان، لما في ذلك الحوار من حماية حق الإنسان في الحياة الكريمة واحترام تقاليد مجتمعه وتعاليم دينه.

وأكد الهيئة على أن انتخاب المملكة بمجلس حقوق الإنسان بالأمر المتحددة لدورتين متتاليتين يمثل تقديراً دولياً لدعوات خادم الحرمين الشريفين لمد جسور الحوار والتعاون بين الشعوب، وسياساته التي عززت مكانة المملكة ومورها الحيوي على كل المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة وصيانة الحقوق والحريات المشروعة وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان ورويته الإصلاحية الشاملة، إضافة إلى جهوده لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية وتوجيهاته بضرورة دعم جهود التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي، ومبادراته من أجل صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يظل مساساً بها أو اعتداء عليها.

وتطرق تقرير الهيئة إلى جهود خادم الحرمين -حفظه الله- التي تواصلت لتخفيف معاناة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم من جراء تعرض دولهم لكوارث طبيعية أو بسبب الحروب والنزاعات العسكرية، ومن أمثلة ذلك توجيهاته بتخصيص مليار دولار لإعادة إعمار "غزة" الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي الغاشم، وقبلها تخصيص مبالغ ضخمة لصندوق إعمار ما خلفته آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان، ومبادراته لمساعدة كثير من الدول التي تتعرض لكوارث طبيعية على غرار إعصار تسونامي الشهير والفيضانات التي اجتاحت عدداً من الدول الآسيوية، هذا بخلاف جهوده في توحيد الصف العربي وتجاوز الخلافات بين الأشقاء في فلسطين ولبنان والسودان.

وبحسب تقرير الهيئة، فإن جهود حماية حقوق الإنسان في المملكة تكشف بجلاء عناية خادم الحرمين الشريفين بحماية حقوق الإنسان والحرص على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الداخلي، ودعمه الكافة للجهود الإقليمية والدولية التي تحقق هذا الهدف، مع مراعاة خصوصية المجتمعات واحترام تقاليدها، دون المتاجرة بشعارات جوفاء أو التفتت بحملات دعائية لها أهدافها الخفية والمعلنة.

وتظل السمة البارزة لجميع مبادرات خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان في الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك باختيار الإسلام دستور البلاد والمرجعية الراسخة لكل ما يصدر من أنظمة

أو قرارات.

وتتجسد غاية المملكة بحماية حقوق الإنسان في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد صراحة على التزام المملكة بحماية هذه الحقوق.

وأكد تقرير الهيئة، على أن إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية مستقلة، وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يمثل أساساً لتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق في جميع مناطق المملكة، وليس أدل على ذلك من استقبال كل من الهيئة والجمعية أعداداً كبيرة من الشكاوى التي يشكو أصحابها من الاعتداء على حقوقهم من قبل الأفراد أو المؤسسات الحكومية والأهلية وتبني الهيئة متابعتها وإعلان نتائج النظر فيها، فضلاً عن دور الهيئة والجمعية في تنقذ أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع شرائح المجتمع، والتواصل مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وتوجت هذه التوجهيات والمبادرات بالتوجيه الإنساني لحكومة خادم الحرمين الشريفين بترحيل السجناء الأجانب إلى بلادهم وفق مجموعة من الضمانات والإجراءات، ليس فقط لتخفيف معاناة هؤلاء السجناء بل ومراعاة لمشاعر ذويهم الذين يصعب عليهم زيارتهم في سجون المملكة.

ومما بلغت النظر، طبقاً لتقرير الهيئة، في جهود خادم الحرمين الشريفين لحماية حقوق الإنسان تلك الحالة من الشفافية والإفصاح عن جميع الإجراءات والممارسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، هذه الشفافية في التقرير الذي قدمته المملكة أمام الدورة الرابعة للاستعراض الدولي في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، والذي أقر على أساس النقاء مبادئ عملية المراجعة الدورية العالمية لحقوق الإنسان مع مبادئ وتعاليم الإسلام، حيث أوضح التقرير بكل صراحة أن بعض الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان هي ممارسات فردية لبعض الأشخاص ولا يمكن بحال من الأحوال إساقها بالإسلام كدين أو بوقائع المجتمعات الإسلامية عموماً وبالمملكة على وجه الخصوص.

وأبانت هيئة حقوق الإنسان أن الجميع يشهد بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، ومراعاة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها، والمراجعة الدورية للأنظمة في المملكة بغرض تقييدها، وإصدار وتطوير الأنظمة الأساسية وعشرات الأنظمة الأخرى، وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتبني الدراسات المتعلقة

بحماية هذه الحقوق، وليس أدل على ذلك من مشروع تطوير مرفق القضاء بدءاً من صدور الأوامر السامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا وإنشاء قضاء متخصص يشتمل في المحاكم العمالية ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية والمحاكم التجارية، وكذلك المشروع الجديد لنظام المجالس البلدية الذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، وكذلك إقرار نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والعاقبة عليه، حيث يعد هذا النظام حلقة في سلسلة المبادرات المستمرة والمؤجلة للحفاظ على حقوق الإنسان وتأمين ممارساتها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة.

وأشارت الهيئة إلى جهوده، أيده الله، ثمنت على كل المستويات، فحصل الملك عبدالله على جائزة الملك فيصل العالمية نظراً لجهوده في خدمة الإسلام والمسلمين في كل مكان، كجمعة القراء العراقيين في مكة المكرمة، ورعايته لصالحه الفلسطينية في مكة المكرمة، ومساعدة المملكة الدول الإسلامية وغيرها التي توالت عليها الكوارث في مختلف بقاع الأرض، كما حصل أيده الله على جائزة "لينغ فاوينسا" الأولى اعترافاً بعمله في المجال الإنساني والخيري، ولساهمته في "الحوار بين الأديان والتسامح والسلام والتعاون الدوليين". كما منح برنامج الغذاء العالمي خادم الحرمين الشريفين جائزة النبط العالمي لمكافحة الجوع لعام ٢٠٠٨ م، وما تلك المعطاء السخي من لدن خادم الحرمين الشريفين إلا بمثابة الأمل للأشخاص الأشد فقراً واحتياجاً، وإثراء لبداً المسؤولية المشتركة تجاه مكافحة الجوع. ورسالة من المملكة إلى العالم مفادها أن التحرر من الجوع يعد من أوائل حقوق الإنسان، وهو دليل على نهج المملكة الإنسانية والخيري الذي تأسست عليه وسار على نهج قادة هذه البلاد، إيماناً منهم بأن العمل الخيري ملق على الحضارات وجامعها، والمقرب بين الشعوب، وبريد السلام والاستقرار في العالم، وصمام أمان لجميع أمت قبايته وأفراده بسؤؤلهم تجاه ربهم ودينهم وتجاه بعضهم البعض.

وفي الإطار ذاته، أكدت الهيئة على أن موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة مثال جلي لتأكيد سياسة ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تردهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر، موضحة أن البرنامج يعد أحد الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ في ١٤٢٦٨/هـ، والذي يخول مجلس الهيئة بمهمة وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.